اقتصاد

فوق الطاولة

تناقضات حرب الطاقة

علي محمود هاشم

تبدو أمريكا متطلبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، فهي تدفع أسواق النفط العالمية إلى الشيء وعكسه في آن معاً، ولكل منهما أهدافه، إذ تطالب بتبريد الأسعار من خلال تعويض التقلص المتدحرج في إمدادات النفط بسبب حربها المعلنة على صادرات كل من إيران ثاني أكبر منتج للنفط في «أوبك» وصاحبة ثاني أكبر احتياطي غازي بالعالم، كما فنزويلا القابعة على أكبر مخزون نفطي على وجه الأرض يمكنه تزويد العالم بنصف احتياجاته اليومي!

اليوم، تحتاج واشنطن شيئا من أسعار النفط المرتفعة للحفاظ على التوسع المطرد في تشغيل الحفارات الأمريكية من جهة والإمساك بالناصية الاستراتيجية لحرب الطاقة من الجهة الأخرى، وهي تحصل على ذلك عبر تعطيل إنتاج الآخرين قسرا لتقليص المعروض وفق ثقافة «الويسترن» المتجذرة بمسدساتها ذات الفوهات الطويلة، لحرمان الأسواق العالمية من نحو ٣٨ بالمئة من الاحتياطات النفطية المؤكدة في باطن الكرة الأرضية، والتي تتوزعها كل من فنزويلا بـ٢٥ بالمئة ولإيران ١٣ بالمئة.

على جبهة فنزويلا، لا يزال شح «المرتزقة» وغياب الحواضن التكفيرية، العقبة الكأداء أمام إطلاق «ثورة» ما ضدها للهيمنة على نفطها، وفي هذا السياق، يمكن فهم «الانتقادات» التي يدبجها كتبة البترودولار من مكاتبهم في أعرق بقاع التخلف الخليجي إزاء «قصور» الديمقراطية البوليفارية عن رتق أزمات الدواء والسلع الأساسية التي تواجه فنزويلا التي كان لها أن تحوز مرتبة متقدمة كأحد أغنى شعوب العالم لو سمح لها باستخراج ثرواتها، كما يمكن فهم الجنوح الأميركي مؤخراً لخيارات «ثورية على الطريقة الخليجية» ضد هذه الدولة اللاتينية، وفق ما يمكن فهمه من إعلان نائب الرئيس الأمريكي قبل أيام عزم بلاده «الاستمرار في مساعدة الفنزويليين في طريقهم إلى استعادة الديمقراطية!».

أما إيران التي تسللت إليها تهمة «تمويل الإرهاب» من ضفة الخليج الأخرى، فيبدو أن دفق القلاقل المذهبية نحوها بالتزامن مع إعادة إحياء العقوبات الأمريكية عليها، إنما هو الخيار الكاريكاتوري الوحيد المتاح لتطبيق نظرية «اضرب الثور الإيراني المقيد الآن كي تتفرغ للروسي المنفلت لاحقاً»، في سياق إعادة صقل القدرة الغربية المتهالكة في الهيمنة على تدفقات الحصة الأوسع من المعروض النفطي العالمي.

على الجانب المعاكس، تحتاج واشنطن اليوم أيضاً إلى أسعار منخفضة لتقليص جدوى هوامش عائدية المخاطرة بتجاهل سلاح العقوبات ضد أعدائها الطاقويين لدى استجرار الزبائن لبراميل نفطهم المنفلتة عن هيمنة واشنطن، كما إيران وفنزويلا وروسيا.

ولأن تناقض الخيارات هذا يصيب بالعقم، فلربما لذلك يتم التساهل اليوم بحكم ترتيب الأولويات، مع مشاريع نقل الغاز من آسيا نحو الأسواق الأوروبية شمالاً وجنوباً، لكن في الوقت نفسه، يتم العمل -توازياً- على تأمين أداة استدراك مستقبلية غب الطلب لتجميد ذلك التساهل عند اللزوم، من خلال الاستمرار بتأمين مصادر أخرى من إفريقيا والشرق الأوسط: كمصر التي تكشفت بشكل فجائي عن احتياطيات طاقوية ثورية، وأنابيب غاز «غرب إفريقيا» الفريدة في أطوالها ومساراتها وتمددها المقرر عبر الأطلسي باتجاه أوروبا، وكأيضاً، حقول النفط التركية التي تم اتخاذ قرار فجائي لحفرها بأيدي شركة «علاء الدين» الأمنية الأمريكية في ولاية «سيرن» جنوب الأناضول قرب الحدود السورية.. هذه البقعة تعد، أيضا، الممر الأوراسي الموازي جنوب قزوين، وهي تمرر حاليا أنابيب «تاناب» الغازية من إذربيجان، لكنها مرشحة للتحول إلى نسخة طاقوية من قاعدة إنجرليك غربا، بعد تمرير ما تيسر من غاز قزوين وما خلفه، مستقبلاً.

خلاصة التناقض الأميركي هذا، تترك احتمالا وحيدا لفهم استراتيجية حرب واشنطن الطاقوية، يتمثل بـ«تجزئة المعركة» ضد أعدائها شرقا، ولربما هذا وحده ما قد يفسر السماح لمملكة تابعة لها كالسعودية، ومشيخة تابعة كليا لبريطانيا كالإمارات، بإقامة تفاهمات مع منتجين «أعداء» آخرين كروسيا عبر اتفاق «أوبك +» كحل وحيد ممكن لتلبية الاتجاهات المتعاكسة للحرب الطاقوية المتمرحلة التي تقودها الولايات المتحدة.

في خضم الحرب هذه، لربما ترى روسيا أن المليون برميل التي وافقت على ضخها بالأسواق العالمية ضمن «أوبك +» كمية مناسبة للحفاظ على أسعار فوق الـ٦٠ دولارا للبرميل كعتبة تحقق مصالحها، بينما يرجح أن نجاعة الحرب الطاقوية الأمريكية تتطلب سعراً أقل من الـ٥٠ دولاراً، وهذه يمكن لمليوني البرميل التي وعد ملك السعودية الرئيس الأمريكي قبل أيام بدفقها في الأسواق العالمية، أن تحققها.

وبين العتبتين كلتيهما، يلوح مجددا شبح سيناريو ٢٠١٤ في الحرب الطاقوية على روسيا.. إذ، ولأنه من غير المعهود أن يصحح الأميركيون تصريحات قاموا بتسريبها حول اتفاقاتهم مع السعودية، فإن ذهاب البيت الأبيض أمس إلى تصحيح «وعود الملك السعودي» حول مليوني البرميل، ليس سوى تلميحا لنيات مبيتة تجاه روسيا، ستبقى مفاعليها متخفية إلى ما بعد التخلص من «نفط إيران».

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: مساع لتصحيح أسعار الصادرات

المحرر الاقتصادي
تصوير: طارق السعدوني

تسعى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى تصحيح الوضع الراهن في الصادرات، والممتد عبر عقود من الزمن؛ المتعلق بعدم إفصاح المصدرين عن الأسعار الحقيقية للصادرات، إذ تتجه الوزارة بالتعاون مع الاتحادات المختصة إلى إنهاء هذه الحالة، وضمان حصول الوزارة على الأسعار الحقيقية لجميع الصادرات السورية، وخاصة أنه لم يعد هناك عمل بتعهدات قطع التصدير، التي كان المصدر يهرب منها، فلا يكشف عن أسعار صادراته الحقيقية وكمياتها، علماً بأن هذا التصحيح في أسعار الصادرات يؤدي بدوره إلى تصحيح سياسة الأسعار الاسترشادية، لتكن أكثر فعالية ودقة.

هذا ما أكده وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل في تصريح لـ«الوطن»، معلقاً على بعض الآراء الاقتصادية التي تتحدث عن عدم واقعية خيار الحكومة لدعم التصدير وجعله قاطرة النمو في هذه المرحلة، على اعتبار أن الأولوية يجب أن تكون لخيار الإحلال الذكي والانتقائي للواردات حيث يستهدف السلع التي يمكن إحلالها وفق جدوى اقتصادية فعلية، كما بيّن الخليل أنه في المبدأ، «نحن لم نذهب إلى حد الاختيار بين سياسة تشجيع الصادرات وإحلال المستوردات، فالقضية ليست أبيض أو أسود، وإنما عملنا على المزج بين مجموعة من السياسات الملائمة لطبيعة ونوعية الإنتاج في سورية».

وأضاف متسائلاً «على سبيل المثال كيف يمكن أن تعالج قضية فائض الحمضيات أو التفاح أو زيت الزيتون من خلال سياسة إحلال المستوردات؟»، مبيناً أن الذهاب في سياسة التصدير كان لضرورة إيجاد أسواق خارجية للمنتجات الفائضة عن احتياجات السوق المحلية، وتشجيع الصادرات التي تتمتع بمزايا نسبية مقارنة مع الدول الأخرى.

أما فيما يخص المستوردات، «فقد ركزنا على استيراد المواد الأولية والآلات والتجهيزات اللازمة لإعادة إحياء الصناعات التي دمرتها الحرب، الأمر الذي أدى إلى استعادة العديد من القطاعات لعافيتها، وهذا يعني حكماً توفير بدائل للمستوردات في السوق المحلية، وزيادات لاحقة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة الفائض المتاح للتصدير وتحسن الميزان التجاري، وكذلك ننسق اليوم وبشكل كبير مع وزارة الصناعة لتوطين صناعات بدائل المستوردات بعد أن تم تحديد هذه المستوردات وأهميتها النسبية، ونسبتها من كامل المستوردات، والقدرة على القيام بإنتاجها محلياً، مع ما تقوم به وزارة الصناعة حالياً من دراسة الحوافز التي يمكن تقديمها لجذب هذه الصناعات وإحلالها».

ولفت الخليل إلى أن المهم في المرحلة المقبلة، هو تشجيع الاستثمارات المنتجة، وتوجيهها بالشكل الصحيح ما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، «وهذا يدفعنا إلى التفكير الجدي بأولويات التنمية واحتياجات الاقتصاد في المرحلة المقبلة».

«محاولات لتقدير حجم التهريب لبعض السلع»

لوجستياً

أكد الوزير الخليل ما تشير إليه بعض الدراسات العالمية إلى أن تسهيل الخدمات اللوجستية والحد من الفساد والروتين في عمليات التجارة (وخاصة الجمارك) يزيد التجارة ويدعم مساهمتها في النمو الاقتصادي بعدة مرات أكثر من إلغاء الرسوم الجمركية، مشيراً إلى تراجع مرتبة سورية في العديد من المؤشرات المتعلقة بالمؤشرات اللوجستية (كفاءة إدارة الجمارك – الشفافية في إدارة الحدود....)، ما يعني أن «علينا الكثير من العمل لنقوم به في هذا المجال».

وفي هذا السياق بيّن الخليل أنه يمكن تقسيم خطة الوزارة في هذا الصدد إلى قسمين، أولاً؛ تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية المقدمة للمصدرين، بما في ذلك وضع خطط لتفعيل خطوط النقل /بري- بحري- جوي/ والعمل على إيجاد خطوط نقل بحرية منتظمة مع الدول المستهدفة، ومعالجة الحالات الطارئة بالتعاون مع وزارة النقل، ورفد المرافئ الوطنية بكل المستلزمات الضرورية وخاصة المتطورة منها، وتطوير الإمكانات المتاحة فيها لتقوم بتقديم الخدمات اللازمة لدعم العملية التصديرية، وجمع المعلومات والبيانات حول أسطول النقل الداخلي والخارجي وتحديثها بشكل مستمر ووضع الآليات للاستفادة منها بالشكل الأمثل.

إضافةً إلى تخفيض البدلات المرفئية على السلع المصدرة، وإعداد خريطة سورية التجارية، وإعداد قاعدة بيانات عن مستوردي الصادرات السورية، ودليل لجميع الأسواق التصديرية المحتملة، وبناء نموذج لقياس أداء الشركات المصدرة، وبناء نماذج لقياس أداء التجارة الخارجية، بالشكل الذي يدعم اتخاذ القرار، وأتمتة قطاع التجارة الخارجية كاملاً، بما يتيح تقديم الخدمات ذات الصلة عن بعد، وصياغة برنامج وطني للمساعدة في تدريب كوادر قادرة على متابعة تفاصيل التجارة الخارجية.

أما القسم الثاني، فيتمثل بتبسيط الإجراءات، وذلك عبر النافذة الواحدة (الالكترونية) للتصدير، وذلك في إطار خطة عمل الوزارة باتجاه أتمتة عمل مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية بهدف تنظيم وإدارة ملفاتها في جزئيتها المتعلقة بعمليات الاستيراد ومنح الموافقات عبر التأسيس لنظام النافذة الواحدة، حيث يمكن أيضاً تطبيق الآلية ذاتها تجاه عمليات التصدير وهي الأكثر بساطةً ولكنه يحتاج إلى زمن للتنفيذ ومن ثم للتطبيق.

ولفت الخليل إلى أن أهداف تطبيق نظام النافذة الواحدة تتمثل بتوفير عدد من الخدمات للتجار والحكومة مثل جمع المعلومات عن الوثائق والتراخيص المطلوبة، والحصول على الاستمارات واستيفاء البيانات المطلوبة، والإعلان عن الصادرات والواردات والبضائع العابرة، وإعداد التقارير المتعلقة بتأكيد صحة التراخيص، تبادل البيانات والمعلومات الجمركية مع الأنظمة الأخرى الخارجية، والمشاركة في النافذة الواحدة، ومراقبة مسار الشُحنات وتعقّبها.

في التهريب

بالنسبة لقضية التهريب، رأى الخليل أنها بلا شك ظاهرة شديدة الخطورة على الاقتصاد الوطني، «فقد أدى تفاقم حركة التهريب خلال فترة الأزمة إلى الضغط على موارد القطع الأجنبي لتمويل عمليات التهريب، وبالطبع فإن هذه الظاهرة ليست خاصة بسورية وإنما موجودة في كل دول العالم إلا أن خروج العديد من المعابر الحدودية عن السيطرة خلال فترة الحرب أدى إلى صعوبة ضبطها من المنبع».

مشيراً إلى أن هذه الظاهرة «ليست مرتبطة بشكل كامل مع الواقع الحالي أو بسياسة ترشيد الاستيراد حيث يمكن أن يتم اللجوء للتهريب بغرض التهرب من الرسوم الجمركية أو المواصفات أو أملاً بالربح الأكبر أو إذا كانت السلع غير متوافرة بشكل نظامي».

وفيما يخص حجم هذه الظاهرة، بين الخليل أنه «لا يمكن تقديرها بشكل دقيق من أي جهة كانت، إلا أننا حاولنا خلال الفترة الماضية وبالتعاون مع الجهات المعنية تقدير حجم التهريب لبعض السلع ذات القيم المرتفعة، لكن لا بد من التأكيد أنه مع اعتماد دليل منح إجازات وموافقات الاستيراد فقد تراجع حجم هذه الظاهرة بشكل كبير، وهي الآن ليست بهذا الحجم الذي يمكن تصوره، حيث تقوم الجهات المختصة بمكافحة هذه الظاهرة بالوسائل المتاحة لديها ولا سيما في ظل توسيع الأمن والأمان ليشمل مناطق كانت غير آمنة ويتم من خلالها التهريب كما أنه يتم دعم مديرية الجمارك العامة للحد من هذه الظاهرة من خلال تأمين الوسائل اللوجستية والعناصر المؤهلة».

مكاوي لـ«الوطن»: محولة جديدة لحلب تضمن استقرار الكهرباء في المنطقة الشمالية

ارتفاع درجات الحرارة وراء انقطاع الكهرباء وخطة في حال انخفاض التوليد

قصي المحمد

كشف مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن تجهيز خطة طارئة تطبق في حالات الضرورة؛ لإدخال عنفات توليد جديدة إلى الإنتاج وذلك في حال انخفاض مردودية إنتاج محطات التوليد الحالية، مفضّلاً عدم الخوض في تفاصيل مضمون الخطة وعدد المجموعات التي يمكن تشغيلها وما هي الاستطاعة المتوقع إنتاجها من خلالها.

وفي سياق متصل، أكّد مدير نقل الكهرباء في المنطقة الوسطى أحمد مكاوي لـ"الوطن" عن بدء تحضير الدراسات اللازمة لإعادة تأهيل خط التوتر العالي ٤٠٠ كيلو فولط حماة ٢ – حلب والذي سيصار إلى إعادة تأهيله خلال الفترة القادمة ليدخل مرحلة التنفيذ، مؤكّداً وصول محولة باستطاعة ٤٠٠ ميغا إلى محافظة حلب ليصار إلى تركيبها في حال الانتهاء من عمليات إعادة التأهيل ذلك الخط، مشيراً إلى إنّ طول خط حماة ٢ – حلب يبلغ ما يقارب ٢٠٠ كيلو متر، مبيناً أنّ ذلك سيسهم في تحقيق استقرار للمنظومة الكهربائية في المنطقة الشمالية.

تقنين متقطع

أرجع مدير في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أسباب الزيادة في التقنين أو ما أسماه «الساعات المتقطعة» خلال الأيام القليلة الماضية إلى ارتفاع درجات الحرارة فوق المعدل الطبيعي لمحطات التوليد في القطر، حيث يوجد حد معين يتراوح ما بين ٢٠ – ٢٥ درجة مئوية تعطي عنده محطة التوليد كمية الطاقة المفترضة، أو الاستطاعة الإنتاجية الكلّية للعنفات، مبيناً أنه في حال ارتفاع درجات الحرارة فوق هذا المعدل ينعكس سلباً على استقرار المنظومة الكهربائية والطاقة المنتجة والمغذية لشبكة الكهرباء السورية الموزعة عبر الشركات على محافظات القطر.

ولفت إلى أنّه خلال الفترة الماضية والحالية تعرضت البلاد لارتفاع درجات حرارة غير مسبوقة، أدى ذلك إلى انخفاض مردودية إنتاج محطات التوليد في مختلف محطات التوليد في سورية، هذا ما أثر بشكل طبيعي على الطاقة المولدة والموزعة على الشركات في سورية.

وأشار إلى أنّ التقنين ضمن حدوده العليا يتراوح من ٤ ساعات إلى ٥ ساعات في اليوم الواحد بالعاصمة، وقد يكون ساعة واحدة في بعض المناطق، ولكن بفترات متقطعة، مبيناً أنّ حالة الاستقرار تكون في الفترة المسائية نتيجة انخفاض بعض الحمولات.

ولفت إلى أن محطات التوليد مصممة على درجة حرارة معينة كلما زادت الحرارة تنخفض مردودية التوليد إلى النصف أحياناً، أمّا في الربيع تعطي محطات التوليد كامل استطاعتها، موضحاً أنّ ارتفاع درجات الحرارة يضع الكهرباء أمام خيارين ارتفاع الاستهلاك وانخفاض التوليد، ما يؤدي إلى زيادة الانقطاعات، مشيراً إلى حالة من الاستقرار خلال الأيام الماضية، وهو أفضل من العام الماضي وموضوع الساعات المتقطعة يرتبط بدرجات الحرارة السائدة حالياً.

سوف يساعد على تخفيض كلفة الخبز

الحكومة تتوقع توفير ١٢ مليار ل.س سنوياً من دمج «الصوامع» و«الحبوب» و«المخابز» في «السورية للأقماح»

هناء غانم

تعمل الحكومة من خلال خطتها المتعلقة بإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام على نقل تجربة الدمج إلى السورية للاقماح، وذلك بعد السورية للتجارة، حيث ستقوم بدمج كل من الشركة العامة لتسويق وتخزين الحبوب والشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز، بناء على ما تقدمت به وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وبما يلائم تحديات الأوضاع الراهنة، وقد تم إنهاء مشروع الدمج بشكل كامل وصدقت عليه الحكومة، وقد حصلت «الوطن» على النسخة الأخيرة من المشروع المصدق عليه.

وجاء الدمج سعيا لتنظيم وجدولة مهام الجهات التي يرتبط عملها بقطاع الحبوب ضمن إطار واحد، ومعرفة مقدار الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع، وارتأت الحكومة ضرورة إعادة هيكلة هذا القطاع من خلال إحداث مؤسسة أم يتبع لها ثلاث شركات ذات طبيعة عمل متتابع، حيث تبدأ كل شركة من هذه الشركات مهامها من نقطة انتهاء مهام الشركة التي تسبقها، من دون إحداث أي ازدواجية في العمل، وذلك بهدف توحيد عمل الجهات المكونة لقطاع الحبوب ضمن هدف واحد، وآلية عمل واحدة، من خلال إعادة هيكليتها، وتحقيق جملة من الأهداف أولها تجميع الجهات المرتبط عملها بالحبوب تحت مظلة واحدة ترتبط بوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك من خلال المؤسسة السورية للأقماح ويتبع لها الشركات الثلاث المذكورة ووحدة تصنيع مركزية.

وبين المشروع أن الهدف من الدمج يتمحور حول حصر العجز التمويني ضمن جهة واحدة يمكن من خلالها معرفة مقدار الدعم الحكومي المقدم لمادة الخبز، وذلك من خلال تحديد جهة واحدة مسؤولة عن الشؤون المالية ضمن قطاع الحبوب والمتمثل بالمؤسسة الجديدة، إضافة إلى التخفيف من التضخم الإداري الحالي، ووضع مديرية للنقل تضم آليات الشركات الثلاث بهدف توحيد أسطول النقل الموجود لدى كل جهة من الجهات التابعة لقطاع الحبوب ضمن أسطول واحد يتبع للمؤسسة الجديدة التي تستطيع تنظيم عمل هذا الأسطول وفقاً للأولويات ضمن الشركات الثلاث وحسب متطلبات العمل، وهذا الإجراء يعمل على تخفيض الأعباء المالية الناتجة عن استئجار العديد من السيارات الشاحنة سنوياً من هذه الشركات، حيث تبلغ هذه التكاليف ما يقارب ٤ مليارات ليرة سورية بالنسبة للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، وحوالى ٨ مليارات ليرة سورية بالنسبة للشركة العامة للمطاحن (١٢ ملياراً إجمالياً).

وهدفت الحكومة من الدمج تخفيض كلفة إنتاج الخبز من خلال توفير أجور تخزين الأقماح التي كانت تدفع من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب لمصلحة الشركة العامة للصوامع، يضاف إليه الوفورات الناتجة عن تخفيف التضخم الإداري ونفقات أخرى، إضافة إلى اتباع أسلوب التخصص بالعمل وإلغاء أي ازدواجية في المهام بين المؤسسة والشركات، ويلحظ ذلك في ازدواجية الكادر الإداري والفني العائد للحبوب والصوامع للكمية نفسها من القمح المخزنة بالأمانة لمصلحة الحبوب في الصومعة الواحدة.

والأهم حسب المشروع أن السورية للأقماح تقوم برسم الإستراتيجية العامة والتخطيط الاستثماري لهذا القطاع وتأمين التمويل اللازم وتحديد مقدار الدعم المطلوب والعجز الناجم في قطاع الحبوب، إضافة إلى القيام بأعمال التجارة الخارجية للمؤسسة ولمتطلبات الشركات التابعة لها وللفوائض من الحبوب والنواتج، والاستثمار الأمثل للموارد المادية المتاحة من خلال طرح المباني والمقرات المتوافرة نتيجة إعادة الهيكلة والفائضة عن حاجة القطاع للاستثمار واعتباره نشاطاً ثانوياً يستفاد من ريعه في تخفيف العجز التمويني، إضافة إلى تجميع كامل الطاقات المتوافرة لدى كل من وحدة التصنيع المركزية التابعة للشركة العامة لصوامع الحبوب والوحدة الاقتصادية التابعة للشركة العامة للمخابز بورشة مركزية تصنيعية واحدة تتبع للمؤسسة الأم للاستفادة منها ضمن القطاع بأكمله.

ولم يغفل المشروع استثمار الكادر البشري الذي يعتبر الأهم في عملية الدمج حيث سيتم اعتبار العاملين والمؤقتين والموسمين والوكلاء والمتعاقدين القائمين على رأس عملهم في الشركات الثلاث عاملين بذات الأوضاع وأجورهم في المؤسسة والشركات التابعة لها ورفد فائض العمالة المتاح لباقي المؤسسات ومديريات الوزارة ما يساهم في سد الحاجة الماسة للموارد البشرية.